

## قرار

**الموضوع:** اتفاق ترخيص بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترنتبول) وشركة أندرايترز لابوراتوريز المتحدة

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترنتبول)، المنعقدة في دورتها الـ 79 في الدوحة، قطر، في الفترة من 8 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2010،

إذ تذكّر بالقرار AGN/69/RES/6 المتعلق بحقوق الملكية الفكرية الذي اعتمدهت الجمعية العامة في دورتها الـ 69 التي عقدت في رودس في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، والذي فوّضت بموجبه مكافحة الخروق الدولية لحقوق الملكية الفكرية إلى الأمانة العامة،

وإذ تعترف بأن تصنيع السلع المقلدة والمقرصنة وتوزيعها يجريان على نطاق صناعي على الصعيد الإقليمي، وبشكل متزايد على الصعيد العالمي، وإدراكا منها للتبعات الخطيرة التي يتركها الكثير من هذه الجرائم على صحة وسلامة المستهلكين غير المطلعين في كثير من الأحيان، والتي يمكن أن تؤدي بحياتهم في بعض الحالات،

وإذ تضع في اعتبارها الوعي المتزايد بطبيعة المشكلة وحجمها، الذي تبين من خلال تزويد 145 بلدا من البلدان الأعضاء برنامج حقوق الملكية الفكرية بمعلومات عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الماسة بالملكية الفكرية فيها،

وحرصا منها على تزويد جميع موظفي الشرطة والمحققين في الجرائم الماسة بالملكية الفكرية بأحدث أنواع التدريب وبالمهارات اللازمة لمكافحة التهديدات الحالية والناشئة للجريمة المنظمة العابرة للحدود، الماسة بالملكية الفكرية، مكافحة فعالة،

وإذ تسلّم بالدور الهام للمعهد الدولي للمحققين في الجرائم الماسة بالملكية الفكرية المعترف به من قبل الإنترنتبول والمستحدث بموجب اتفاقية تعاون بين المنظمة وشركة أندرايترز لابوراتوريز المتحدة، وهي منظمة لا تتوخى الربح وتكرس جهودها لحماية سلامة المستهلكين في جميع أنحاء العالم ولجعل التدريب الذي توفره على الإنترنت والذي يُعنى بالجرائم الماسة بالملكية الفكرية متاحا على نطاق واسع عبر مركز الإنترنتبول التعليمي العالمي،

وقد درست التقرير رقم AG-2010-RAP-10 الذي يقترح مشروع اتفاق ترخيص بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترنتبول) وشركة أندرايترز لابوراتوريز المتحدة،

وإذ تعتبر أن مشروع اتفاق الترخيص المرفق في التذييل 1 للتقرير رقم AG-2010-RAP-10 يتماشى مع مصالح المنظمة وقواعدها،

تقرّ مشروع اتفاق الترخيص المرفق في التذييل 1 للتقرير رقم AG-2010-RAP-10؛

## تأذن للأمين العام بتوقيعه.

اعتمد